



# الإطار النظري للفكر التنموي و المبادرات الحديثة لإعادة الاعتبار لتخطيط الاستراتيجي للتنمية

أدارت البلدان، تاريخياً، اقتصادياتها اعتماداً على المدارس الاقتصادية التي سادت. وقد عكست هذه المدارس الظروف والمصالح في الحقب التاريخية المختلفة. فرغم الدعوة الحالية للتخلص من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يلاحظ أن المدرسة التجارية (1500-1776) نادت تاريخياً بهذا التدخل، وضرورة الحماية، واعتبرته حاسماً لسلامة النشاط الاقتصادي. وقد استمدت هذه المدرسة مبررات دعوتها للحماية في ظل تقارب معدلات النمو في البلدان الأوروبية آنذاك. وذلك أن مثل هذا التقارب يفضي إلى منافسة اقتصادية أشد، وعندها تشتد الرغبة في حماية المنتجات المحلية ضد المنتجات الأجنبية.







ويرى هذا الكتاب الذي لقي صيتاً واسعاً في العالم أن نجاح وفشل التنمية محصور بعاملين: الأول، حظ الدولة في الغنى والفقر من الأراضي الزراعية، والثاني، نوعية السياسات الاقتصادية المتبعة (بمعنى إتباعها أو عدم إتباعها للحرية الاقتصادية). فالدولة المحظوظة هي التي حباها الله بالموارد الزراعية، والسياسات الاقتصادية الحكيمة فتترك الأفراد يمارسون نشاطهم دون قيود من قبل الحكومة.

وقد اتسقت هذه المقولات مع ظروف بريطانيا طيلة القرن التاسع عشر من حيث وفرة الأراضي الزراعية، وسيادة الحرية الاقتصادية وسيادتها الصناعية بحيث لم تخش أحداً من المنافسة. وكان من صالحها إقناع الآخرين بصواب مبدأ حرية التجارة لضمان وصول السلع البريطانية للأسواق الأجنبية.



■ أما في حالة الدول غير المتطورة صناعياً والتي لا تملك قدرات تنافسية ضخمة تؤهلها للدعوة إلى الحرية الاقتصادية فمن الأصح لها اللجوء للحماية، والتي تعود المطالبة بها إلى الاقتصادي الألماني الشهير فردريك لست F. List في كتابه النظام القومي للاقتصاد السياسي *The National System of Political Economy* المنشور عام 1841. كان يرى أنه من الأفضل أن تحمي ألمانيا صناعاتها الناشئة إلى المرحلة التي تؤهلها للمنافسة ثم يتم المناداة بحرية التجارة. ويدافع لست عن سياسة وزير مالية فرنسا في عهد لويس الرابع عشر، كولبير Colbert، الذي لعب دوراً رئيسياً في التقدم الصناعي الفرنسي بسبب الحماية. كما يدافع عن سياسة الولايات المتحدة الحمائية في تلك الفترة، ضد السلع البريطانية.



■ ولم يشهد العالم، بعد إسهامات ماركس (المتجسدة في كتاب رأس المال عام 1867)، اهتمامات جوهرية بقضايا النمو، والتنمية، ولقراءة حوالي ثلاثة أرباع القرن. وبرز الاهتمام بدلا من ذلك بقضايا جزئية مثل اهتمام المدرسة الحديثة النمساوية بنظرية استهلاك المستهلك، والمنفعة الحديثة والعوامل المحددة لسعر سلعة معينة.

■ واستمر هذا الإهمال (باستثناء إسهامات جوزيف شومبيتر Schumpeter. في كتابه الخاص بنظرية التنمية الاقتصادية Theory of Economic Development عام 1912) للنمو والتنمية لغاية الحرب العالمية الثانية. ويعزى هذا الإهمال، أساساً، إلى استقرار النمو الاقتصادي في بريطانيا، وفرنسا وألمانيا ثم إلى الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الأهلية، وبقية الدول الأوروبية فيما بعد. وبالتالي اتسم النمو الاقتصادي، بالاستقرار النسبي وبالتالي لم يعد الأمر يحتاج إلى إسهامات نظرية اقتصادية لكيفية التعامل مع تحضير النمو.



■ أما فيما يخص العالم الآخر، دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فقد كانت تحت الحكم الاستعماري طيلة هذه الفترة، السابقة للحرب العالمية الثانية، الأوروبي والأمريكي لاحقاً. وبالتالي لم يتم الاهتمام بموضوع التنمية في هذا العالم الآخر، وبرز الاهتمام بدلا من ذلك في أفضل الأساليب لإدارة المستعمرات. وإذا ما تم التطرق لأحوال هذه البلدان الاقتصادية فعادة ما يتم من خلال الإشارة إلى كونها بلدان متأخرة Backward أو بدائية Primitive وأن ظروفها المتأخرة أو البدائية تعود لظروف مناخية تساعد في الاسترخاء وعدم الرغبة في الابتكار والمخاطرة.



■ ثم انفجرت الاهتمامات والكتابات الخاصة بأدبيات التنمية. ويعزى ذلك إلى بدء العديد من الدول المستعمرة في نيل استقلالها، من ناحية، واهتمام الدول الراحية للمنح والمساعدات (بغض النظر عن أهداف هذه المساعدات والمنح) في التعرف على أولويات الاستثمار، وشروطه في بلدان العالم النامي.

■ وقد تركز الاهتمام، بعد الحرب العالمية الثانية، بقضايا (زيادة) الدخل أساساً مع عدم الاهتمام بقضايا (توزيع الدخل) بمعنى عدم توزيع الفقر بل التخلص منه من خلال النمو الاقتصادي (مفهوم تساقط Trickle down مزايا النمو لصالح توزيع الدخل في الأجل الطويل).



- إلا أن إهمال اعتبارات توزيع الدخل بدأت بالتلاشي، وبدأ الاهتمام منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي بهذا النوع من التوزيع ولو على حساب معدل النمو. حيث بدأ الاهتمام برفع مستوى العمالة يأخذ وضعاً يعادل وضع تعظيم معدل النمو إن لم يكن يفوقه (أوضحت الإحصاءات الاقتصادية أن التطور المحقق في مجال معدلات النمو أدى إلى تدهور ينذر بالخطر في مجال توزيع الدخل، وزيادة عدد العاطلين والفقراء).



- كما بدأ الاهتمام منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي يزداد بقضايا البيئة بعد صدور تقرير "حدود النمو" The Limits of Growth من نادي روما. وبدأ الإدراك يزداد بحدود التطور التكنولوجي المقيدة بحدود استغلال الموارد القابلة للنضوب. وهو الأمر الذي أضاف بُعداً آخراً للنمو الاقتصادي، بالإضافة لبُعد توزيع الدخل، وهو الخاص بحدود الاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية خاصة تلك القابلة للنضوب.



# المبادرات الحديثة لإعادة الاعتبار لتخطيط التنمية

■ بعد عقود ضائعة من التنمية ترتبت على فرض برامج للإصلاح الهيكلي على الدول النامية بواسطة الدول المانحة للعون من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يبدو أن الدول المانحة قد عادت إلى رشدها فيما يتعلق بقضايا إحداث التنمية. فبعد أن أكّدت الدراسات التطبيقية أن برامج الإصلاح الهيكلي لم تُفرز نمواً يُعتدّ به ولم تحدث تنمية ذات معنى ، تبنت الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 الأهداف الإنمائية للألفية التي تتمحور حول الإقلال من الفقر كهدف محوري للتنمية حيث عرف الفقر بالمفهوم الواسع ليضم ليس فقط الفقر المادي وإنما أيضاً فقر القدرات كالتعليم والصحة والمشاركة السياسية والمساواة بين الجنسين والعناية بالبيئة. والأهداف الإنمائية للألفية نشأت في الأصل "كأهداف التنمية الدولية" التي صاغها نادي الدول المانحة "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية".



■ وينطوي الإعلان على "أهداف الألفية" (وتضم جل الأهداف الدولية للتنمية التي تم تبنيها خلال المؤتمرات والقمم العالمية التي انعقدت في بحرتسعينيات القرن الماضي وقد قبلت هذه الأهداف إجمالاً - البالغ تعدادها ثمانية - كمرجعية لقياس التقدم في التنمية ) على التسليم بمحورية التخطيط التنموي في عملية إحداث التنمية في الدول النامية، على الرغم من عدم تبلور اتفاق عام حول الاستراتيجيات الفعالة للتنمية إلا أن هنالك توجه عام نحو إعادة الاعتبار إلى أهمية التخطيط التنموي في إدارة اقتصاديات الدول النامية ومن ثم في صياغة الاستراتيجيات التنموية الملائمة.



■ لتقييم المحتوى التخطيطي للمبادرات الحديثة، يمكن تبني الإطار التالي :

### عناصر المحتوى التخطيطي





■ على أساس هذا الإطار يمكن تقييم المبادرات الدولية الحديثة على النحو التالي :

## المبادرات الدولية الحديثة ذات المحتوى التخطيطي

<p><b>تقرير النمو المستدام (2005):</b></p> <p>(1) 25 سنة .</p> <p>(2) نموذج هارود - دومار في شكل نموذج النمو الجواني.</p> <p>(3) معدل النمو الحقيقي</p> <p>(4) مؤشرات تجميعية على مستوى الاقتصاد.</p>	<p><b>مشروع الأمم المتحدة للألفية (2005):</b></p> <p>(1) 25 سنة .</p> <p>(2) نموذج هارود - دومار.</p> <p>(3) الإقلال من الفقر المادي والبشري.</p> <p>(4) مؤشرات تجميعية لكل هدف .</p>	<p><b>الأهداف الإنمائية للألفية (الأمم المتحدة (2000):</b></p> <p>(1) 25 سنة .</p> <p>(3) الإقلال من الفقر المادي والفقر البشري.</p> <p>(4) مؤشرات تجميعية لكل هدف.</p>	<p><b>وثائق استراتيجيات الإقلال من الفقر (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (1999)</b></p> <p>(1) نموذج اقتصاد تجميعي تقليدي.</p> <p>(3) الإقلال من الفقر إلى نصف مستواه.</p> <p>(4) مؤشرات تجميعية.</p>	<p><b>الإطار الشامل للتنمية (1999): البنك الدولي (1) 20 سنة</b></p>
---	---	---	---	---



✓ استناداً على هذا التقييم يُلاحظ أن :

- أن مبادرتين من هذه المبادرات احتوت على كل عناصر المحتوى التخطيطي للاستراتيجيات التنموية.
- أن مبادرتين أُخريين احتوت على ثلاثة عناصر من عناصر المحتوى التخطيطي للاستراتيجيات التنموية.

✓ استناداً على هذه الملاحظات يمكننا استنتاج أنه :

- لم يتبلور اتفاق عام حول معنى، ومحتوى، الاستراتيجيات التنموية الفعالة.
- تبلور توجه عام نحو إعادة الاعتبار للتخطيط كمنهج لإحداث



تمت ملاحظة وجهتي نظر حول موضوع صياغة استراتيجيات  
فعالة للتنمية في الدول النامية على النحو التالي:

(أ) أن الدول النامية تُعاني من ضعف المؤسسات وعجز الطاقات  
← تحتاج للآخرين في صياغة الاستراتيجيات.

(ب) أن الدول النامية قد بدأت في أخذ المبادرة في تحديد  
أولويات صياغة الاستراتيجيات التنموية إلا أن قواعد  
اللعبة توضح هيمنة الآخرين.



■ على أساس التوجه الدولي أعلاه:

■ ينبغي على الدول النامية أن لا تخشى من الاستفزاز الدولي الذي ترتب عليه تدمير قدراتها المحلية في مجال التخطيط التنموي خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.

■ ملاحظة أن بعض الدول النامية والصاعدة قد اتبعت نهج التخطيط الاستراتيجي التنموي على مدى خمسة عقود لا سيما في ماليزيا وكوريا والهند وقد حققت نتائج تنموية يُعتدّ بها.